

السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات

الدكتور

جواد كاظم خطاب

مركز دراسات الخليج العربي

قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية

المقدمة

يهدف البحث الى معرفة توجهات السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في التسعينات والتغيرات التي طرأت عليها وابعادها الاستراتيجية بعد الحدث التاريخي الفاصل الذي تمثل بأختيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة السياسي والعسكري في الشؤون العالمية .

وقد أدى ذلك الى تحول في مخططاتها تجاه العالم ومنطقة الخليج العربي خاصة ، أذ وجدت فرصتها في تحويل هذه المنطقة النفطية الى بحيرة أمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وغياب المنافسة السوفيتية مستخدمة سياسة القوة تجاه دول المنطقة احياناً وأسلوب الترغيب والتهديد في احيان أخرى للسيطرة على نفط المنطقة وضمان أمن (اسرائيل) ومنع تدخل أي قوة أقليمية في شؤون تلك المنطقة .

تطرق البحث الى أهمية منطقة الخليج العربي الاستراتيجية وأهميتها في المنافسات الدولية ، وكذلك تضمن أبرز ملامح السياسة الأمريكية تجاه المنطقة قبل عقد التسعينات وتناول أيضاً تلك السياسة خلال عقد التسعينات واختلافها عن المراحل التاريخية السابقة .

اعتمد البحث على عدد من المصادر العربية ومنها الكتب والمجلات الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية وغيرها من مراكز الدراسات الأخرى ، وكذلك على بعض المصادر والدوريات الأجنبية .

أهمية الخليج العربي الجيوستراتيجية :

ترجع أهمية الخليج العربي الى عدة عوامل رئيسية منها : أن الخليج العربي يشكل بوابة الوطن العربي والعالم من جهة المحيط الهندي ، وهو طريق التجارة والنفط الى البحر المتوسط ثم أوروبا ويرتبط بصلات وثيقة بشرق أفريقيا وجنوبها وغربها ، وفي دول الخليج ثروة النفط التي تدعم مواقف الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وأصبحت الإمكانيات الاقتصادية لتلك الدول تؤثر على الاقتصاد العالمي سواء بالنسبة للدول المتقدمة التي تعتمد على النفط أو الدول النامية التي تحتاج الى المعونات الاقتصادية لتقوى على القيام بأعباء مشاريع التنمية الاقتصادية^(١) .

والخليج العربي هو أحد الأجنحة الهامة للجزيرة العربية ، أصل العرب وحضارتهم ، ومركز مقدسات المسلمين كل هذا اكسب المنطقة أهمية متزايدة في الشؤون العربية والدولية على حد سواء ، لذلك كانت ولا زالت هذه المنطقة محط تنافس الدول العظمى التي تسعى الى بسط سيطرتها ونفوذها عليها بطريقة أو بأخرى ، تارة باستخدام منطق الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة كما فعلت بريطانيا في الماضي ، وأخرى بواسطة القواعد العسكرية ، كما تحاول هذه الدول اثبات وجودها في المنطقة بتواجد أساطيلها البحرية وقواتها المسلحة قريبة منه أو في داخله ، مثلما فعل الاتحاد السوفيتي السابق ، وكما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية اليوم . وهذا لأن الخليج جزءاً من استراتيجية كل منهما على الصعيد الدولي^(٢) .

ملامح السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي حتى التسعينات

يرجع تركيز الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي الى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ نتيجة للظروف التي سمحت بها الحرب حيث كان هذا الوجود يستهدف أساساً ضمان وصول الامدادات العسكرية الى الاتحاد السوفيتي وصيانة المرافق والمنشآت في الخليج العربي ، وقد تمثل هذا التواجد بالقوات العسكرية التي كانت تعرف باسم "قيادة الخليج الفارسي" وكانت تتكون حينذاك من ٣٠ ألف جندي^(٣) .

وبعد الحرب العالمية الثانية تزايدت أهمية الخليج العربي الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا الغربية وبالنسبة للعالم الرأسمالي بصفة عامة استناداً الى اعتباره المصدر

الرئيسي للطاقة في العالم ، وكذلك نتيجة لقرب هذه المنطقة الحساسة من الاتحاد السوفيتي مما يجعلها موضع تهديد محتمل دائم . وتخوف السياسيون الغربيون من إثارة الاتحاد السوفيتي للتوترات والازمات في المناطق الاخرى من العالم ، ولذلك ظهرت الولايات المتحدة في تلك الاثناء كقوة مؤثرة في السياسة الدولية تتزعم العالم الرأسمالي وبدأت تظهر في خضم المواجهة بين المعسكرين ، المخاوف من احتمال قيام الاتحاد السوفيتي باحتلال الشرق الاوسط ، وفي مقدمته منطقة الخليج العربي ومن ثم سيطرته على أقصر طريق بحري وجوي للاتصال بين الشرق والغرب ^(٤) .

وفي أوائل الخمسينات اتسمت السياسة الأمريكية في الخليج العربي وفي اطار سياستها أزاء منطقة الشرق الاوسط ، بفكرة التحالف أو الأمن الاقليمي التي اتخذت اكثر من صيغة مثل التصريح الثلاثي في ايار ١٩٥٠ ، وبمشروع قيادة الشرق الاوسط المتحالفة ، ثم تضمين الشرق الاوسط في اطار نظرية " الردع الشامل " ثم حلف بغداد والحلف المركزي ثم مشروع ايزنهاور ، واخيراً ما عرف " سياسة الرد المرن " ^(٥) .

وقد كانت السياسة الأمريكية واضحة المعالم ومحدودة في الخليج العربي قبل سنة ١٩٦٨ ، فقد سعت الإدارة الأمريكية آنذاك الى ضمان الاستقرار في الخليج العربي لضمان المصالح الغربية ، وهذا الاستقرار قائم على أساس الحفاظ على الأنظمة المحافظة المؤيدة للغرب ، وعزل العراق بسبب توجهاته القومية ، ولتحقيق ذلك فقد دعمت الوجود العسكري البريطاني في المنطقة واعتبرته امراً بالغ الأهمية للحفاظ على تلك المصالح ، كما عملت على تقوية ايران عسكرياً حيث قدمت المنح والقروض المالية الخاصة بهذا الشأن عن طريق سياسة المبيعات المباشرة ، وتعهدت الولايات المتحدة كذلك باهتمامها بضمان سيادة واستقرار السعودية التي كانت الاحتكارات النفطية مستمرة في استغلال نفطها ^(٦) .

وفي اوائل السبعينات تطورت تلك السياسة الى ما عرف بمبدأ نيكسون الذي وضع أساسه للمرة الأولى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون R. Nixon ١٩٦٩-١٩٧٣م في مؤتمر صحفي عقده في تموز ١٩٦٩ ، حيث كانت الدلائل تشير الى ازدياد حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للنفط الخارجي وخاصة لنفط الخليج العربي خلال هذه الفترة ^(٧) ويعتمد هذا المبدأ على القوى الاقليمية في المنطقة لحماية المصالح الأمريكية بعد تقديم كافة أشكال الدعم العسكري

والاقتصادي لهذه القوى وتحقيق هذه الحماية بأقل الخسائر المادية والبشرية للولايات المتحدة الامريكية ، وجاء هذا المبدأ اثر الهزيمة التي لحقت بالولايات المتحدة في فيتنام^(٨) ولذلك فقد دعمت التدخل العسكري الايراني في عُمان عام ١٩٧٢^(٩) وقد نظرت الولايات المتحدة الامريكية الى كل من السعودية وايران على انهما يمثلان نقطتي الارتكاز في المنطقة وان تعاون كلا الدولتين يمكن ان يوفر ما يسمى بـ أطار قوي للاستقرار الاقليمي^(١٠).

والى جانب الاعتبارات الأمنية فان أحد الأسباب الرئيسية لتقوية ايران في هذه الفترة كانت كما ذكر وزير الخارجية الامريكي كيسنجر في مذكراته ، منع بروز العراق قوة مهمة في منطقة الخليج العربي^(١١).

وبعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في عام ١٩٧١ سعت الولايات المتحدة الى وراثة الدور البريطاني في المنطقة^(١٢) وتحت حجة سد الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني ولتحقيق ما سمي باستقرار المنطقة ، وابعاد الوجود السوفيتي عنها وقعت الحكومة الامريكية مع البحرين في كانون الاول ١٩٧١ ، اتفاقية حصلت بمقتضاها البحرية الامريكية على تسهيلات معينة في قاعدة الجفير ، وقدمت هذه التسهيلات الى القوة البحرية الامريكية العاملة في الشرق الاوسط^(١٣).

غير ان حرب تشرين الاول ١٩٧٣ والحظر النفطي الذي فرضه العرب ضد الولايات المتحدة والدول المتعاطفة مع (اسرائيل) أدت الى تزايد أسعار النفط الخليجي والنفط العالمي بصفة عامة ، دفع بالولايات المتحدة والدول الغربية الى شن حرب اعلامية وسياسية ضد الاقطار العربية المنتجة للنفط ، وحينها ترددت أقوال من بعض المسؤولين الامريكيين تهديد بأحتلال منابع النفط في منطقة الخليج العربي وتشكيل قوة عسكرية متحركة امريكية تكون مستعدة للانتقال فوراً للعمل في تلك المنطقة^(١٤).

واهتمت الولايات المتحدة الامريكية ايضاً خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٤ ، بتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية الخليجية الصغيرة فقد رفعت درجة تمثيلها الدبلوماسي مع البحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة الى مستوى سفارة في صيف ١٩٧٤ ، وفعلت الشيء نفسه مع سلطنة عُمان ايضاً ، والقيت على عاتق هذه السفارات اجراء مفاوضات مباشرة مع زعماء حكومات هذه الدول بخصوص تسوية الصراع العربي - الصهيوني ، واستمرار

تزويد الولايات المتحدة بما تحتاجه من النفط ، ومن جهة أخرى عدت واشنطن هذه الدول مؤهلة لشراء المعدات العسكرية الأمريكية ، ابتداءً من كانون الثاني ١٩٧٣^(١٥) .

وفي عام ١٩٧٥ تم اكتساب الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي بعداً آخر في بدء عام ١٩٧٥ عندما عقد الرئيس الأمريكي فورد G. Ford ١٩٧٤-١٩٧٧ والسلطان قابوس الاتفاقية التي سمح بمقتضاها للأمريكيين باستعمال جزيرة مصيرة التي تتحكم في منطقة الخليج العربي بأكملها^(١٦) .

وفي نهاية السبعينات أوضح شبلنجر shpilinger وزير الدفاع الأمريكي آنذاك طبيعة السياسة العسكرية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط والخليج العربي ، عندما أكد بأن تحركات الاسطول الأمريكي ستكون أكثر تردداً وأكثر تنظيماً من الماضي ، ومن أجل هذه المهمة سوف يطور البنتاغون من منشاته المرفقية في الرأس الشمالي الغربي في استراليا ، وأنه طلب اعتماداً ب (١٠٠) مليون دولار لتحسين المنشآت في قاعدة ديفو غارسيا في المحيط الهندي كي تستطيع استقبال حاملات الطائرات العملاقة والتي تقوم بين الحين والآخر بزيارات الى منطقة الخليج العربي^(١٧) .

وعلى الصعيد السياسي فإن ذلك كان يعني بالنسبة للولايات المتحدة تقوية علاقاتها مع إيران والسعودية ، حسب مبدأ نيكسون وبمنفس الوقت تقوم بالانفتاح تجاه الامارات الاخرى بأن تمنحها مساعدات عسكرية وتزيد علاقاتها الاقتصادية معها ، وكان ذلك جزء من الاستراتيجية الأمريكية في تلك الفترة التي تقوم على ثلاث أهداف رئيسية :-

١- محاصرة الاتحاد السوفيتي داخل حدوده .

٢- تأمين إمدادات النفط بشكل مستمر .

٣- تأمين حرية الملاحة لسفن الولايات المتحدة وطائراتها داخل المنطقة وخارجها^(١٨) .

وبشكل مبدأ كارتير Jimmy Carter ١٩٧٧-١٩٨٠ تحولاً استراتيجياً هاماً في اتجاهات السياسة الأمريكية ازاء المنطقة والذي جاء أثر التدخل السوفيتي في أفغانستان ١٩٧٩ ، والذي أكد فيه الرئيس الأمريكي المذكور أن أمن منطقة الخليج يؤثر على الأمن القومي الأمريكي وإن أي محاولة من جانب الاتحاد السوفيتي للتدخل في هذه المنطقة سوف تواجهها أمريكا بصورة مباشرة ، كما أدى سقوط الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران ١٩٧٩ ، واحتجاز الرهائن في

ظهر أن تقوم أمريكا بوضع مخطط جديد لاستراتيجية شبه مباشرة ، فانشأت ما أصطلح على تسميته بقوات التدخل السريع في عام ١٩٨٠ ، اتخذت قواعدها في بعض دول المنطقة مثل عمان في صلالة ومسقط وتمريت وسيب بعد عقد اتفاقية معها في ٤ حزيران ١٩٨٠^(١٩) .

ولذلك أصبحت السياسة الأمريكية في الثمانينات تقوم على تأييد السلام والاستقرار في المنطقة والوقوف بوجه أي اعتداء على أقطار الخليج العربي كما أنها تؤكد التزامها بالدفاع عن أصدقائها في المنطقة ، وقد اعربت في أكثر من مرة عن استعدها للتدخل في حالة تهديد حرية الملاحة في مضيق هرمز^(٢٠) .

ومنذ بدء الحرب بين العراق وإيران عام ١٩٨٠ أوضح هنري كيسنجر Henry . Kissinger سياسة بلاده تجاه هذه الحرب عندما أكد بأن الحرب العراقية الإيرانية فرصة ذهبية لضعاف الطرفين . وأكد في مقال نشر في الهيرالد تريبيون Herald . Tribune بأن مصلحة أمريكا والغرب تكمن في ضرورة العمل على استمرار هذه الحرب ومنع انهيار الحكومات الموالية لها في دول مجلس التعاون الخليجي ، ويتطلب ذلك وجود إيران مكبوحة وعاجزة ، وكذلك وجود عراق ضعيف الذي يشكل العدو الرئيسي "لإسرائيل"^(٢١) .

ويمكن القول أن السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في هذه المرحلة أي ما قبل التسعينات قد سارت ضمن ثلاث اتجاهات :-

- ١- الحفاظ على استمرار الامدادات النفطية في وقت السلم والحرب .
- ٢- منع الاتحاد السوفيتي من الوصول الى المنطقة بأي وسيلة حتى وإن كانت عسكرية .
- ٣- منع بروز أية قوة عربية أو غير عربية للتحكم في شؤون المنطقة إضافة الى الحفاظ على أمن "إسرائيل" وهذه السياسة متناقضة ومتغيرة حسب الظروف التي تخدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وإدامة تواجدها العسكري ونفوذها السياسي في أقطار الخليج العربي ، لذلك فإنها سعت الى استمرار الحرب بين العراق وإيران ، ولم تتدخل لإنهاءها ، وعملت على إنهاؤها بعد أن هُددت الامدادات النفطية للغرب أثناء حرب السفن في الخليج العربي والتي كانت من مراحل الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠-

. ١٩٨٨

السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٠

أدت السياسات التي اتبعتها غورباتشوف منذ وصوله الى سدة الحكم في آذار ١٩٨٥ الى حدوث تغيرات كبيرة في الاتحاد السوفيتي تحت اسم البيروستروكيا (اعادة البناء) والفلاسوسوت العلنية ، وتضمنت على صعيد ادارة الاقتصاد اعطاء دور أكبر للأسواق والتخفيف عن مركزية التخطيط وشموليته ، ولكن اهم التغيرات الفعلية التي حدثت على الصعيد السياسي اذ تم تحقيق توسع كبير على صعيد الديمقراطية ، وانعكست هذه التغيرات على صعيد السياسة الخارجية اساساً وقد سميت بالتفكير الدولي الجديد ووضعت فيها اساسيات تفكك الاتحاد السوفيتي ، اذ ان الاتحاد السوفيتي سمح للعديد من الجمهوريات المؤلف منها بالانفصال عنه الى انه دعا الى تفكيك اوصاله بنفسه في الوقت الذي اتجهت فيه اوربا الغربية نحو استكمال وحدتها الاقتصادية خلال ١٩٩٢-١٩٩٣ ، كوسيلة لتحقيق وحدتها السياسية^(٢٢).

وأدت تلك التغيرات الى ان تحاول مختلف القوميات تأكيد هويتها والى خلق ضغوط نحو الاستقلال ونتج عن ذلك مصاعب اقتصادية لم تكن ناتجة عن قلة الانتاج بل عن سوء التصريف والتوزيع أي عن عدم تعاون بعض الجمهوريات مع السلطة المركزية وعدم تنفيذ قوانين المركز وقراراته كل هذا أضعف الاتحاد السوفيتي أو خلق تصوراتاً في حالة انهيار فعلي . وفي طريق التفكك مما شجع الولايات المتحدة الأمريكية ودولاً غربية أخرى على التقليل من شأن الدور الممكن ان يقوم به الاتحاد السوفيتي في أحداث الخليج العربي^(٢٣).

وحين تقلص دور الاتحاد السوفيتي نتيجة سياسة إعادة البناء وسياسة الوفاق^(٢٤) مع الولايات المتحدة أصبحت الأخيرة القوة العظمى الوحيدة في العالم ، لذلك أصبح بمقدورها ان تقوم بعقد الأحلاف العسكرية في المنطقة بصورة منفردة دون منافس^(٢٥).

وهكذا أنتهت الحرب الباردة^(٢٦) بين الغرب والشرق نتيجة حدوث تلك التغيرات في حين لم تحدث تغيرات مقابلة في الغرب وخاصة الولايات المتحدة اذ أكدت على حقها في استخدام القوة لدعم مصالحها الامبريالية ، ومن الطبيعي ان يؤدي انتهاء الحرب الباردة الى ظهور مخاوف في العالم الثالث ولاسيما في بعض اجزاء الوطن العربي من ان يكون ذلك على حساب أقطار الوطن العربي ، ففي اجتماع قمة مجلس التعاون العربي الذي عقد في عُمان في ٢٤ شباط ١٩٩٠ ، أبدى

الرئيس العراقي السابق صدام حسين قلقه من انحسار دور الاتحاد السوفيتي بوصفه كان محامي العرب الاول وانتقد الولايات المتحدة لأن ليس لها خطوط حمراء في ما يتعلق بالأضرار بمصالح العرب^(٢٥).

كما جاء في البيان الصحفي الذي صدر عن القمة السوفياتية - السورية ١٩٩٠ من أن الرئيس السوري حافظ الأسد نبه الى محاولات أوساط معينة في الغرب استغلال ضعف الاتحاد السوفيتي من أجل زيادة الضغط على القوى التقدمية في الوطن العربي^(٢٦).

وقد تحققت توقعات الكثيرين من انهيار الاتحاد السوفيتي فكان أول حصيلة لهذا الانهيار شن الحرب على العراق لتدمير قوته وللسيطرة على الخليج العربي ومقدراته النفطية .

وقد أدى خروج العراق قوياً من الحرب مع ايران الى خلق اجواء مناهضة للعراق أخذت في التصاعد منذ مطلع عام ١٩٩٠ قبل دخول العراق الكويت فكان الجو مهيئاً لعدوان "اسرائيلي" على العراق وبدوافع مختلفة منها امتلاكه لأسلحة كيميائية واخرى جرثومية محرمة دولياً وامتلاكه صناعات عسكرية استراتيجية تستطيع تدمير جوانب كبيرة من "اسرائيل" فيما اذا انطلقت من الأراضي العراقية... الخ^(٢٧).

وقامت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية واسرائيل بشن حرب اعلامية ضد العراق وسوريا وليبيا بحجة أن هذه الدول تمتلك صواريخ متوسطة المدى واسلحة كيميائية ، وقد اشتدت الحملة على العراق وبخاصة بعد أن اعلنت الحكومة البريطانية في ٢٩/٢/١٩٩٠ انها قبضت على أفراد يهربون الى العراق وسائل تفجير القنابل النووية ، وتجاه هذه الحملة التي اعتبرها العراق انها تشكل غطاء لعدوان اسرائيلي جديد عليه صرح الرئيس صدام حسين في ٢ نيسان ١٩٩٠ بأن العراق سيرد على "اسرائيل" باستعمال السلاح الكيميائي المزودج وحرقت نصف "اسرائيل" وازاء هذا التصريح ازدادت الحملة الغربية على العراق اذ دانت بشدة الناطقة باسم الخارجية الامريكية التصريح السابق واعتبرته غير مسؤول ، وارتفعت الأصوات في الولايات المتحدة واسرائيل مطالبة بأن تقوم الولايات المتحدة بالذات بتدمير المنشآت العراقية العسكرية وبخاصة التي تنتج الأسلحة الكيميائية^(٢٨). وهدفت هذه الحملة الى تعبئة الرأي العام الامريكي والغربي عامة لتوجيه ضربة عسكرية للعراق^(٢٩).

وكان ذلك جزءاً من تخطيط السياسة الامريكية في اوائل التسعينات التي اتسمت بالعدوانية والسوء تجاه العرب وقوى العالم الثالث وأخذت تظهر الولايات المتحدة عقيدة عسكرية تخطط لمواجهة هذه الاطراف ومن هذه الاطراف المرشحة للتصادم العراق وسوريا وايران واتضح ذلك حين حذر وزير الدفاع الامريكي ريتشارد تشيني R. Tchini في التقرير الذي قدمه الى الكونغرس في كانون الثاني ١٩٩٠ من ان على الولايات المتحدة ((ان تعترف بأن تحديات ابعد من اوربا ستضع اعباء مهمة على قدراتنا الدفاعية)) كما اطلع الاميرال الامريكي كارليل تزوست K. Trost الكونغرس في اوائل ١٩٩٠ على " ان الموضوع الاساس بالنسبة الى الولايات المتحدة في المستقبل المنظور هو المحافظة على قوة حربية قادرة على الدفاع عن مصالحنا ومصالح حلفائنا من تهديدات اقليمية مختلفة ^(٣٠) .

وتضمنت الاستراتيجية الجديدة التعامل بقوة وحزم واستخدام احدث الاسلحة لتحقيق ذلك وكما قال جورج بوش " G. Bush ١٩٨٩-١٩٩٣ باختصار ستحارب الولايات المتحدة قوى العالم الثالث الصاعدة باستخدام اسلحة مخصصة للحرب مع الاتحاد السوفيتي " ^(٣١) .

ومن العوامل الاخرى التي ادت الى تصعيد هذه السياسة الامريكية تجاه العراق والمنطقة هو التدهور الاقتصادي والعجز الكبير في ميزانية الولايات المتحدة الامريكية التجارية وميزان مدفوعاتها ولنشوء قوى كبرى في العالم مثل الجماعة الاوربية واليابان . كما تزايد اعتماد امريكا على النفط بشكل مستمر حيث كانت تستورد خلال عام ١٩٩٠ أكثر من نصف استهلاكها من النفط من الخارج وبصورة خاصة من بلدان الاوبك وبلدان الخليج العربي بشكل خاص كما أشارت بعض التقديرات الامريكية بأن الولايات المتحدة قد تضطر الى استيراد ثلثي حاجتها من النفط من الخارج ، ولذلك وجدت الولايات المتحدة بأن الحفاظ على قوتها الاقتصادية كقوة مهيمنة ، تستطيع تأمين حاجتها المستقبلية من النفط ، فان عليها ان تضع يدها على الموارد النفطية في الخليج العربي وتتعامل مع الغرب واليابان من موقع القوة ، وأن تؤمن احتياجاتها المستقبلية بالأسعار التي تراها مناسبة لها ، واصبح تواجهها الفعلي في منطقة الخليج العربي هدفاً ملحا ^(٣٢) .

وجاء اجتياح العراق للكويت في ٢/٨/١٩٩٠ بعد الإجراءات الكويتية والاماراتية بتخفيض اسعار النفط التي وصلت احياناً الى ٢٠ - ٣٠ ٪ من اسعاره ليعطي المبرر للحملة العسكرية الامريكية والغربية ضد العراق والتي وجدت في قرارات مجلس الامن العديدة والمتسارعة بفعل الهيمنة

الأمريكية - غطاءً دولياً لضرب العراق ورفضت الولايات المتحدة المقترحات العراقية بالربط بين الانسحاب من الكويت مع انسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فقد المح الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر G. Baker بأن النجاح الذي ستحرزه الولايات المتحدة في الخليج العربي هو الذي سيمنح الزخم والفرصة للجهود التي ستليها لإحلال السلام في الشرق الأوسط^(٢٣) .

وكان التوجه الأمريكي والإسرائيلي يسير على نفس الوتيرة تجاه العراق والهيمنة على المنطقة والقضية الفلسطينية فقد أعطى بوش ضمانات لـ اسحاق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية في واشنطن بأنها سترفض أي ربط بين قضية الكويت والقضية الفلسطينية وأكد له أيضاً بأن الولايات المتحدة لن تحل قضية الكويت على حساب "إسرائيل" في حين دعم شامير سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق ، كما شجع على شن الحرب ضد العراق ، لأن بقاء القوة العراقية يشكل مصدر قلق وإزعاج لإسرائيل وأنها ستتصدى وحدها للعراق إذا لزم الأمر^(٢٤) . لذلك سعت الولايات المتحدة بوسائلها الدبلوماسية للحيلولة دون إيجاد حل سلمي للأزمة ومنع العراق من الانسحاب من الكويت^(٢٥) .

ولم يسعى رئيس النظام السابق صدام حسين بسبب تهوره وعدم احترامه للاعراف والقوانين الدولية الى إيجاد حل منطقي وواقعي للآزمة .

ان ما تقدم يؤكد على وحدة المخططات الأمريكية الإسرائيلية في السيطرة على المنطقة العربية والخليج العربي وضرب القدرة العسكرية العراقية لمنع تحقيق أي توازن عسكري مع "إسرائيل" ومن أجل السيطرة على الإمدادات النفطية واستمرارها من الخليج العربي . وقد دفعت حرب الخليج الثانية الى قيام المفاوضات العربية - الإسرائيلية الى جانب عوامل أخرى ، كانهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وانفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة اضافة الى الخشية من نشوب حرب غير تقليدية تعرض "الإسرائيليين" وبعض العرب - السعوديين الى التهديد بالقصف الصاروخي زاد من مخاوف الجميع بإمكانية نشوب مثل تلك الحرب وحفزت هذه المخاوف العديد من الجهات المعنية الى الإسراع في إيصال المنطقة الى الاستقرار والبدء بالمفاوضات المباشرة^(٢٦) .

وقد اعلن وزير الخارجية الامريكي بيكر في السادس من شباط ١٩٩١ امام لجنة الخارجية التابعة لمجلس النواب الامريكي نقاط خطته الخمس الخاصة برسم العلاقات الامريكية في الشرق الاوسط بما فيها منطقة الخليج العربي ، في اعقاب انتهاء الحرب ضد العراق وهي على النحو الآتي :

- ١- ترتيبات أمنية إقليمية جديدة في الخليج .
- ٢- إشراف إقليمي على التسلح .
- ٣- إصلاح اقتصادي وتعاون إقليمي .
- ٤- مصالحة بين " اسرائيل " والدول العربية والفلسطينيين .
- ٥- تقليص الاتكالية الامريكية على الطاقة ^(٢٧) .

ويلاحظ من ذلك ان محوري التوجه للسياسة الامريكية يركز على نفط الخليج العربي وتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة تحت هيمنة القوة العسكرية الامريكية لاحتكار نفطها ومنع بروز اية قوة اقليمية في المنطقة ، والمحور الاخر هو فرض عملية السلام على العرب لتحقيق المصالحة مع " اسرائيل " .

واستمراراً لتلك السياسة فقد تبنت ادارة الرئيس كلنتون William .Clanton ١٩٩٣-١٩٩٧ سياسة الاحتواء المزدوج عام ١٩٩٣ ضد العراق وايران ، وهدفت هذه السياسة الى بناء تحالفات مع اصدقائها في المنطقة من اجل الحد من قوة ايران والعراق ، وتنفيذ قرارات الامم المتحدة التي صدرت ضد العراق وهي قرارات فرض العقوبات الاقتصادية إضافة إلى منع إعادة تسلح العراق ، حيث رأت إدارة كلنتون ان العراق يمثل خطراً على مصالحها في المنطقة وبالتالي فإنه يجب احتواءه وأعلنت الولايات المتحدة عقب الحرب ضد العراق أنها " لن تسمح بتعرض مصالحها الحيوية في المنطقة للخطر وخاصة تلك المتعلقة "بإسرائيل" والموارد النفطية " . لذلك فإنها عملت على استمرار تواجدها العسكري في الخليج لتأمين هذه المصالح ^(٢٨) .

ومن أهداف سياسة الاحتواء المزدوج الأخرى :-

- تمكين امريكا من دفع عملية السلام بين (اسرائيل) والعرب .
- تأمين تدفق النفط رخيصاً في أوقات السلم ومضموناً في أوقات الحرب .
- دعم رؤية أكثر ديمقراطية ورخاء في منطقة الخليج العربي ^(٢٩) .

واخفقت هذه السياسة في تحقيق الأهداف الأمريكية الى حد كبير وأكد ذلك مقال الصحفيين بريجنسكي وميرفي وسكو كرفت المشترك في مجلة فورن افيرز Foreign affairs في حزيران ١٩٩٧ ولذلك طور مارتن انديك واضع هذه السياسة الى ثلاث مراحل :

- ١- الاستعراض الكامل للقوة العسكرية الأمريكية وجوداً وفعلاً .
- ٢- تطور الاحتواء المزدوج الى شكل من الاحتواء الشامل بتدعيم الاتفاقية الدفاعية الامنية بين تركيا و" اسرائيل " بحيث تمثل هذه الاتفاقية تطوراً جديداً في سياسة الاحتواء الشامل وبخاصة تجاه ايران والعراق ودول أخرى .
- ٣- النقلة النوعية في الخطاب السياسي الأمريكي تجاه العرب بعامة ومنطقة الخليج العربي خاصة فلا حديث عن ضرورة الموقف العربي بل اصرار على عدم الربط بين أمن الخليج العربي والأمن القومي العربي^(١٠) .

وعلى الرغم من هذه السياسة فإنها أحياناً فشلت في اخراج العراق عن دوره العربي وتأثيره في منطقة الخليج العربي اذ أننتج العراق تجارياً ودبلوماسياً مع أقطار الخليج العربي كالسعودية والبحرين والامارات وأقامت مناطق التجارة الحرة مع سوريا والاردن مما أسهم في تخفيف العقوبات الدولية كما تزايدت القوى الدولية التي تطالب بإلغاء العقوبات وعودة العراق الى الساحة الدولية كالصين وروسيا . ونجحت هذه السياسة في احتكار نفط المنطقة واستثمارات دولها في جعلها تنفق أموالها الطائلة في شراء الاسلحة الأمريكية تخوفاً من الخطر الذي كثيراً ما تنبه اليه الولايات المتحدة وتخوف به دول المنطقة وهو الخطر القادم من العراق وايران ، وتوضح هذه السياسة بما لايقبل الشك بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أمن الخليج العربي جزءاً من الامن القومي الأمريكي وذلك بأن عزلت أمن هذه الاقطار عن أمن الوطن العربي وكل ذلك لأحتكار النفط والتحكم بأسعاره .

وضمن التوجهات السابقة للسياسة الأمريكية فقد شجعت الولايات المتحدة الاقطار الخليجية على الغاء مقاطعاتها " لاسرائيل " حيث قال مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الاوسط - روبرت بتلر R.bitler " ان واشنطن أبلفت دول مجلس التعاون الخليجي ان الإبقاء على المقاطعة يضر بمصالح الطرفين واضاف مؤكداً ان " هدفنا يبقى ازالة المقاطعة تماماً ولذلك

فاننا سنواصل جهودنا بقوة لإقناع الحكومات التي تنفذ المقاطعة باتخاذ خطوات أخرى لإنهاء هذه الممارسات البالية” ^(٤١).

ومن خلال ما تقدم فإن حرب الخليج الثانية جاءت كنتيجة من نتائج نهاية الحرب الباردة وغياب المنافسة السوفيتية للمشاريع الأمريكية في المنطقة حيث انفردت الولايات المتحدة بالتحكم بشؤون أهم منطقة استراتيجية في العالم من حيث الامدادات النفطية والموقع المؤثر ، وقد أصبح التحكم في هذه المنطقة واقطارها المنتجة للنفط هدفاً استراتيجياً للولايات المتحدة وترتب على ذلك ادخال دول المنطقة في التسوية السلمية للصراع العربي - ” الاسرائيلي ” ومن ثم فقد أصبحت دول المنطقة اطرافاً غير مباشرة في التسوية السلمية لهذا الصراع .

الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي

أهزت حرب الخليج الثانية خلافاً حاداً حول الترتيبات الامنية المستقبلية وحرصت القوات الأمريكية والغربية على تأكيد تواجدها في المنطقة ، ولم تنظر الولايات المتحدة بعين الارتياح الى التواجد العربي في المنطقة ، والى وجود مكثف لقوات عربية يمكن ان تشكل قوة ضاربة تهدد مصالحها ، لذلك حرصت على دعم العلاقات القائمة بينها وبين دول المنطقة ضماناً لاستمرارية ثقلها ونفوذهما الكاسح ، وعملت على عدم تفعيل اعلان دمشق ^(٤٢) وعرقلة تحوله الى صيغة تنفيذية ، وقد اقر مجلس الوزراء الكويتي في ايلول ١٩٩١ ، اتفاقية التعاون الدفاعي بين الكويت والولايات المتحدة مدتها عشر سنوات ^(٤٣) .

وقد ارتبط الوجود العسكري الأمريكي إضافة الى انه جاء لرغبة أمريكية ملحة للحفاظ على مصالح واشنطن الاستراتيجية في المنطقة العربية ، برغبة الأنظمة الخليجية وفي مقدمتها الكويت والسعودية وهذا ما اعترف به طلال العيار نائب رئيس البرلمان الكويتي يوم ٧ كانون الاول ١٩٩٦ ، من ان الوجود العسكري الأمريكي رغم تعددية دوافعه الا انه في واحدة منها اتى نتيجة طلب كويتي ، وان وجود القوات الأمريكية ، انما يأتي ضمن الاتفاقيات الموقعة بين نظامه والادارة الأمريكية ، وقد نشرت واشنطن في الكويت ٤٦٠٠ عسكري ، إضافة الى ثماني طائرات مقاتلة من طراز الشبح ^(٤٤) .

ويتوافق الوضع الكويتي الى حد كبير مع وضع السعودية التي قبلت بوجود عسكري امريكي مباشر على اراضيها ، وهو الوجود المتمركز في الاجزاء الشرقية من المملكة ، فضلاً عن المناطق المحيطة بالرياض^(٤٤) . ويتركز في قاعدة الظهران ، والدمام وخميس مشيط وتبوك ونجد وحضر الباطن^(٤٥) وفي البحرين في قاعدة الجفير التي تحولت الى قاعدة عسكرية امريكية ، وفي الامارات العربية المتحدة في منطقة القاسمين^(٤٦) .

وقد واجه الوجود العسكري الامريكي رفضاً داخلياً في بعض هذه الاقطار فقد تعرض لاكثر من هجوم كما حدث في تفجيرات الرياض والخبر في عام ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ ، والذي دلل على عدم قناعة الفاعلين بشرعية هذه القوات وضرورة الضغط عليها بقصد اخراجها من شبه الجزيرة العربية ، كما أن حالة العنف السياسي التي شهدتها البحرين في السنوات ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ ، قد كان من أسبابها الوجود العسكري الامريكي في البلاد^(٤٧) .

وكان يجري تعزيز القوات الامريكية في المنطقة بناءً على تقارير رئاسة الأركان الامريكية السنوية والذي يطلق عليه اسم (الموقف العسكري) فال تقرير الصادر في ١٩٩٢ رسم تصورات للاستراتيجية العسكرية الأمريكية حتى عام ١٩٩٩ أكدت على عدة نقاط اساسية :

- ١- زيادة حجم القوات في المنطقة كماً ونوعاً وبالتالي زيادة النفقات .
- ٢- إدامة القوات الموجودة في أراضي الدول المضيقة .
- ٣- ضمان تسهيلات في القواعد الجوية والموانيء لدول المنطقة .
- ٤- توفير تسهيلات خزن الأسلحة والمعدات والمواد الحربية في المنطقة .
- ٥- أجراء التمارين المشتركة سنوياً^(٤٨) .

وجاء ذلك نتيجة لما واجهته الولايات المتحدة من صعوبات جمّة في نقل الكميات الهائلة من الأسلحة والاعتدة والمعدات والمواد اللوجستية الى المنطقة اثناء حرب الخليج الثانية ، وذلك لطمأنة الأنظمة الخليجية المتحالفة مع الولايات المتحدة بالوجود الفعلي على أراضيها وبالقرب منها وللهيمنة على المنطقة وأشعار الآخرين بوجود قوة ضاربة قريبة يمكن ان تتدخل بسرعة وكذلك لضمان أمن اسرائيل^(٤٩) .

واستمرت دول الخليج العربية عموماً في عقد وتنفيذ اتفاقات أجنبية مع الدول الغربية ، وان لم توقع دول خليجية اتفاقات مشابهة فإن هذا لم يكن اعتراض من هذه الدول على المبدأ بقدر ما

رأت ان اعلان مثل هذه الاتفاقات يمكن ان يسيء اليها أكثر مما يفيدها ، غير ان هذا لم يمنعها من استمرار التعاون مع القوى الاجنبية والسماح بوجودها والتعاون معها خاصة في مجال التسلح^(٥٠) فمثلاً السعودية وبعد انتهاء أزمة الخليج هي الدولة الخليجية الوحيدة التي رفضت توقيع معاهدة أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٩٦ بالرغم من حجم الوجود العسكري الأمريكي الكبير على أراضيها^(٥١).

وقد شهدت المنطقة تنافساً شديداً بين الدول الكبرى للحصول على الامتيازات الدفاعية ، ومنها القواعد والتسهيلات العسكرية البرية والبحرية والجوية ، عن طريق عقد اتفاقيات دفاعية مشتركة وأعداد ترتيبات أمنية جماعية ليعود ذلك بفوائد كبيرة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً على الدول الغربية من خلال صفقات الاسلحة التي تعقدها مع دول الخليج العربي ، حيث وصل حجم مبيعات الولايات المتحدة للفترة من آب ١٩٩٠ الى حزيران ١٩٩٢ الى نحو (١٧) مليار دولار الى منطقة الخليج العربي ، علماً ان قيمة مبيعات الولايات المتحدة لدول عربية فقط بلغ (٣٥) مليار دولار ، وهدفت الدوائر الأمريكية من عمليات نقل الاسلحة الأمريكية الى الخليج العربي الى دعم وتعزيز الأمن القومي الأمريكي من خلال تقوية القدرات العسكرية لحكومات صديقة وحليفة لواشنطن ، اضافة الى تخفيف الأعباء الدفاعية عن كاهلها والتي تستهلك مبالغ طائلة من ميزانية تلك الدول^(٥٢).

وقد تمكنت الولايات المتحدة من الاحتفاظ بحوالي ٤٣٠ ألف جندي في منطقة الخليج العربي للفترة من ايلول ١٩٩٠ ولغاية كانون الثاني ١٩٩١^(٥٣) ، كما تبينت قدرة الولايات المتحدة على سرعة توظيف تواجدتها العسكري وتعزيزه ، عندما نشرت قواتها ضد العراق في تشرين الاول ١٩٩٤ ، اذ حضرت وحدات مدرعة آلية من نورث ستيفارث بولاية جورجيا الى الكويت خلال ثلاثة ايام^(٥٤).

وأشارت وثائق وزارة الدفاع الأمريكية الجزء الاول الصادر عام ١٩٩٩ الى ان التواجد الأمريكي منذ حرب الخليج هو تواجد محدود حيث يتمركز حوالي ١٥ ألف جندي أمريكي بالإضافة الى الاسلحة والقوات المخزونة لاستخدامها في أي وقت نوقف أي اعتداء ودعم الاستقرار ، وكان من المنتظر ان تسعى الولايات المتحدة الى خفض قواتها في الخليج واعادة انتشارها وتحديد التزاماتها من خلال تواجدها على متن السفن الحربية بالمنطقة^(٥٥).

وفي عام ٢٠٠٠ كان للولايات المتحدة ٢٠ ألف جندي في الخليج العربي وفي وقت واحد و٢٠ سفينة مدعومة بأعداد كبيرة من الطائرات على الارض ووحدات اخرى اضافة الى تمتعها بحرية الاستخدام للمرافق والتسهيلات في جميع دول مجلس التعاون الخليجي الستة ، وتتركز هذه القوات بشكل اكبر في الكويت والسعودية حيث يوجد في الكويت لواء مشاة ، ١٢ طائرة هليكوبتر قتالية و٢٤ طائرة مقاتلة ، اضافة الى اسلحة مخزونة لقوة لواء من الجنود^(٥٦) .

وفي السعودية تشتمل على ٥٠٠٠ جندي و١٣٠ طائرة مقاتلة ، ٤٤١٠ خبير^(٥٧) .

أن هذا التركيز للقوات في تلك الدولتين جاء لحماية الابار النفطية وحتى تشكل تهديداً مستمراً للقوى الاقليمية في المنطقة كالعراق وايران ، وكذلك للحيلولة دون قيام حركات مناوئة للوجود الامريكي في الكويت والسعودية .

وفي البحرين تمثل الوجود العسكري الامريكي بـ ٥٠ خبيراً و١٨ طائرة مقاتلة في حين تمثل بـ ٤٠٠٠ جندي و٣٤ طائرة ، وأسلحة مقاتلة للواء مدرع في قطر ، وفي الامارات العربية المتحدة تضمنت ٦٠ جندياً و١٢٠ خبير عسكري ، اما في عمان فقد تضمنت ٦٠٧ خبير^(٥٨) .

وقد أفرزت حرب الخليج الثانية وتطورات التسعينات تحولات مهمة ومتغيرات عديدة متداخلة اقليمية ودولية انعكست على اتجاهات السياسة الامريكية في المنطقة العربية والخليج العربي بالذات فشهدت مبيعات الاسلحة الامريكية لاقطار المنطقة ارتفاعات كبيرة بلغت قيمتها الاجمالية للمدة من (١٩٩٠-١٩٩٢) ما بين (٣٥-٤٥) مليار دولار^(٥٩) وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول المستوردة للأسلحة الامريكية ، وقد بلغت قيمة نفقاتها من الاسلحة الامريكية ما بين ١٩٩١-١٩٩٣ أكثر من ١٨ مليار دولار^(٦٠) انظر الجدول الذي يمثل الانفاق العسكري لعام ١٩٩٦ لاقطار مجلس التعاون الخليجي العربي .

جدول رقم (١)

الانفاق العسكري لاقطار مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٦.

السعودية	الكويت	البحرين	قطر	الامارات	عمان	الاجمالي
١٧,٤	٣,٦	٠,٢٨٥	٠,٧٥٥	٢,١	١,٩	٢٦,٤٠

Source : II SS , The military balance 1997-1998 . London .

وكلفت نفقات الحرب والتسلح التي فرضت على الكويت انفاق حوالي ٧٠ مليار دولار خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) وكلفت السعودية ٦٠ مليار دولار للتمويل وتوفير الوقود والخدمات لقوات التحالف الدولي ومشتريات السلاح ، كما ساهمت الدول الخليجية الاخرى في تمويل العمليات العسكرية ، ولذلك فقد اندفعت الدول الخليجية لزيادة الطاقة الانتاجية النفطية باستثمارات تقدر بحوالي ٣٠ مليار دولار^(٦١) .

وهناك العديد من العوامل الاخرى التي شجعت على استمرار الوجود العسكري الامريكي في المنطقة ومنها ضعف وفشل البنى الامنية الاقليمية العربية بدءاً من مؤسسات الجامعة العربية ومروراً بهيئات وأطر مجلس التعاون الخليجي ، فضلاً عن عدم قناعة الأنظمة الخليجية ولا سيما الكويت والسعودية بأية صيغة أمنية أو ترتيب عسكري عربي أو اقليمي . اذ ما زالت هذه النظم تركز الى المنظومة العسكرية الامريكية المباشرة في توفير الحماية الامنية لها ومصالحها في الخليج العربي ، كما يؤدي الى استمرار هذا الوجود العسكري تنامي القوة العسكرية الايرانية البرية والبحرية فضلاً عن سعي ايران المحموم لامتلاك التقنية النووية مما يهدد مصالح شركاء وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة ، مما يجعلها أكبر قوة اقليمية في الخليج العربي ، كما خشيت واشنطن على مصالحها في الخليج العربي من عودة الدور العراقي وتأثيراته في المنطقة^(٦٢) .

ومن العوامل الاخرى التي تؤدي الى ترسيخ هذا التواجد هو انخفاض احتياطي الولايات المتحدة من النفط مقارنة مع دول الخليج العربي حيث تشكل احتياطيات هذه الدول أكثر من ٦٠٪ من الاحتياطيات العالمية ، حيث بلغت احتياطيات السعودية ٢٥٥ مليار برميل ، والعراق ١٠٠ مليار برميل والامارات ٩٨ مليار برميل والكويت ٩٥ مليار برميل في حين انخفض احتياطي الولايات المتحدة الامريكية الى أقل من ٢٦ مليار برميل ، وقدر احتياطي بحر الشمال بحوالي ١٧ مليار برميل ، واحتياطي كندا بحوالي ٦ مليارات برميل^(٦٣) .

اما مخزون دول الخليج فانه يمثل ثلاثة اضعاف مخزون اوربا الغربية وامريكا الشمالية وامريكا اللاتينية فمخزون النفط في السعودية نسبته ٢٣,٧٪ من الاحتياطي العالمي يكفي لما يزيد عن ١٤٠ سنة ، ومخزون الكويت نسبته ١٣,١٪ لنحو ١٦٨ سنة ، ومخزون العراق نسبته ٦,٧٪ لما يزيد عن ٩٦ سنة والامارات ٦,٦٪ لنحو ١٤٥ سنة وايران ٦,٩٪ لنحو ٨٦ سنة عدا مخزون قطر وعمان والمنطقة المحايدة والاكتشافات النفطية المحتملة^(٦٤) .

الخاتمة :

يتضح مما تقدم بأن السياسة الأمريكية في التسعينات تجاه الخليج العربي هي امتداد لمبدأ كارتر لعام ١٩٨٠ والذي تضمن استخدام القوة ضد أي تدخل سوفيتي في الخليج العربي يهدد الدول النفطية ، والذي تغير هو أن هذه القوة استخدمت ضد القوى الإقليمية في الخليج العربي ، وهو ما حدث في توجيه ترسانة الولايات المتحدة المخصصة لحرب الاتحاد السوفيتي واستخدامها في الحرب ضد العراق بعد تنامي قوته العسكرية والاقتصادية وتشكيله عنصر توازن عسكري مع "إسرائيل".

والذي يتضح من هذه السياسة أن الإدارة الأمريكية سعت إلى جعل الدول الخليجية في حالة قلق أممي مستمر من احتمال تعرض استقرارها إلى التهديد من قبل العراق أو إيران وتشجع على ادامة هذه الحالة من أجل أن تفرض على هذه الدول استمرار التسليح وشراء الأسلحة والمعدات الأمريكية ودفع نفقات أو تكاليف الوجود العسكري الأمريكي .

ولحاجة الولايات المتحدة إلى نفط المنطقة حيث تستهلك نصف احتياجاتها النفطية فسيبقى النفط في المستقبل القريب والبعيد عاملاً أساسياً في استمرار السياسة الأمريكية على مبدأ استخدام سياسة القوة لفرض سيطرتها على دول المنطقة وضرب القوى الإقليمية التي تحاول التأثير على المصالح الأمريكية .

أن هناك تأثيرات متوقعة على أمن الخليج العربي من الوجود الأجنبي وبرزها جعل النفط هو الثروة القومية الهامة في يد الولايات المتحدة وحلفائها ولجوء الأخيرة إلى الابتزاز لتحقيق مصالحها في المنطقة وادخال الخليج العربي في خضم الاحتكاك الدولي من خلال تعدد الجهات التي عقد الخليجيون اتفاقيات أمنية معها ورفض مفهوم الأمن القومي للخليج وتحويله إلى أمن دولي وتعميق الحاجز النفسي بين أبناء الوطن العربي والتدخل السافر في شؤون المنطقة .

ونعتقد بأن شعوب المنطقة ستأخذ دورها في التحرك ورفض المصالح الأمريكية بعد أن أصبحت هذه المصالح تشكل عبئاً ثقیلاً على كاهل هذه الشعوب وبعد أن استنفذت أموالها واستثمراتها في الانفاق على التسليح والذي سيؤدي إلى هذا التحرك ، أن هذا الوجود وتبعاته تتعارض مع تقاليد هذه الشعوب الإسلامية .

الهوامش

١. بكر مصباح تنيرة ، التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى واثره على أمن الخليج العربي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، العدد ٤٦ ، ١٩٨٦ ، ص ٧٤-٧٥.
2. Gordon Murray , Conflict in the Arab Gulf , London , 1981, P. 14
٣. اسامة الغزالي ، حرب الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربي ، معالم ثابتة وسياسات متغيرة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٨ ، بيروت ، نيسان ١٩٨٢ ، ص ٣٧.
٤. المصدر نفسه ، ص ٣٨.
٥. مروان بحيري ، السياسة الامريكية والشرق الاوسط ، سلسلة كتب المستقبل العربي .
السياسة الامريكية والعرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٥٥-٦١ .
وكان الهدف من هذه المشاريع اقامة حزام امني وعسكري واقتصادي لمحاصرة الاتحاد السوفيتي ومنع وصول الافكار الشيوعية الى منطقة الشرق الاوسط وللحفاظ على الامدادات النفطية لأمريكا والغرب ، ولصيانة أمن الكيان الصهيوني ، كما اضيف لها هدف آخر وهو محاصرة الانظمة الثورية والقومية ، خاصة بعد ثورة يوليو في مصر ١٩٥٢ عن تفاصيل هذه المشاريع ، انظر : مروان بحيري ، المصدر السابق ، ص ٥٥-٧٥ .
٦. خليل علي مراد ، سياسة الولايات في الخليج العربي والمحيط الهندي ، ١٩٦٨-١٩٨٠ ، مجلة الخليج العربي ، العدد ١ ، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨٥ ، ص ٢٧-٢٨ .
٧. المصدر نفسه ، ص ٣١.
٨. كمال ياسين جاسر ، السياسة الامريكية تجاه الخليج العربي بين ادارتي نيكسون وعهد ريغان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ١٢٣-١٤٠ .
٩. لازم لفته ذياب ، المعارضة السياسية في سلطنة عُمان ١٩٥٥-١٩٧٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٤١ .

١٠. محمد جاسم الندوي ، أمن الخليج في صراع القوتين العظميين في الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧٩ رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٦٠-٦٥ .
11. Henry Kissinger , years of upheaval , first edition . U.S.A 1982 . P 665 .
١٢. محمود علي الداود ، تقاطع مصالح القوتين العظميين في الخليج العربي ، مجلة الخليج العربي ، العدد ٣١ ، ١٩٨٧ ، ص ٣٨-٣٩ .
١٣. الغزالي حرب ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .
١٤. رأفت الشيخ ، النفط الخليجي صار عنصراً مهماً في السياسة الأمريكية ولكن ؟ مجلة الخليج الجديد ، العدد ٤٥ ، قطر ١٩٧٩ ، ص ٢٦ .
١٥. خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .
١٦. الغزالي حرب ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .
17. Ag wani , M.S . Politics in the Gulf , 1978 . P . 58.
١٨. قيس محمد نوري ، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج - الابعاد الاستراتيجية للعلاقة ، مجلة دراسات تراتيجية ، العدد ٧ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ٢٠٠٠ ، ص ٥٧-٥٨ .
١٩. زهير شكر ، السياسة الأمريكية في الخليج العربي ، مبدأ كارتر ، معهد الانماء العربي ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٦٠ .
٢٠. فاليري بول ، آفاق الخليج في الثمانينات ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، السلسلة الخاصة ٦٦ ، جامعة البصرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٢-٣٢ .
٢١. مقال كيسنجر في ٥/ شباط / ١٩٨٥ في الهيرالد تريبيون تحت عنوان " على واشنطن ان تحذر من قصر النظر السياسي في الخليج العربي " نقلاً عن : محمود علي الداود ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .
٢٢. محمد الاطرش ، أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها ، المستقبل العربي ، العدد ١٥٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني ، ١٩٩٢ ، ص ٢٩-٣٠ .
٢٣. المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

- تعتمد هذه السياسة في التفكير السوفيتي الى الدعوة بان لا تحاول أي من الدولتين الأقوى الإضرار بمصالح الدولة الأخرى . وتضمنت بان لا يقوم الاتحاد السوفيتي بالأضرار بمصالح الامبريالية الغربية في العالم الثالث ، وبمعنى آخر انه سيتعاطف مع حركات التحرر ولكنه لن يدعمها عملياً . الاطرش ، المصدر السابق ، ص ٣١ .
- ٢٤. شفيق عبد الرزاق السامرائي ، الوجود الاجنبي في الخليج العربي ، أزمة الخليج ، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية . (٢) مطبعة الشرق ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٣١ .
- اعلن عن انتهاء الحرب الباردة رسمياً في مؤتمر الامن والتعاون الاوربي في باريس عام ١٩٩٠ ، عبد السلام ابراهيم بغدادي ، مستقبل الوجود الأمريكي في الخليج العربي ، مجلة ام المعارك ، العدد ١٦ ، ١٩٩٨ ، ص ٨٧ .
- ٢٥. الاطرش ، المصدر السابق ، ص ٣١ .
- ٢٦. الاطرش ، المصدر السابق ، ص ٣١ .
- ٢٧. سعدي كريم العزاوي / ستار نوري شنين ، النظام الاقليمي العربي بين المنظور القومي والنزعة القطرية ، دراسة في ملحمة ام المعارك ، الخليج العربي ، العدد ١-٢ ، ١٩٩٥ ، ص ٤١ .
- ٢٨. الاطرش ، المصدر السابق ، ص ٣١ ؛ محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أو هام القوة والنصر ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٣٠٤-٣٢٠ .
- ٢٩. مركز دراسات الوحدة العربية ، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، اوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩١ ، ص ١٦٦ .
- 30. Michael T. Klare " Behind Desert Storm : The New military Paradigm " Technology Review . (May – June 1991) . P. 31 .
- 31. I bid ; P , 33 .
- ٣٢. مركز دراسات الوحدة العربية ، المصدر السابق ، ص ١٦ .
- ٣٣. سعدي العزاوي ، ستار نوري ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .
- ٣٤. السامرائي ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .
- 35. Michael Massing " the way to war " NEW York Reviewaf . Books (28 march 1991) P. 22.

٣٦. العزاوي ، ستار نوري ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .
٣٧. العزاوي ، ستار نوري ، ص ٣٥ .
٣٨. عبد السلام بغداددي ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .
٣٩. عبد الله عمران ، الحلقة النقاشية حول معالم المرحلة الراهنة للعلاقات الخليجية – الأمريكية (المدخلات) ، المستقبل العربي ، العدد ٢٤٧ ، بيروت ، ايلول ١٩٩٩ ، ص ١٠٤-١٠٥ .
٤٠. نقلاً عن عمران ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .
٤١. عبد السلام بغداددي ، المصدر السابق ، ص ٩١ .
- ***- حاول هذا الاعلان ايجاد صيغة بديلة لترتيبات الامن الاقليمي لدول الخليج في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، وهي صيغة كان من المفترض ان تقوم على تواجد عسكري مصري –سوري –محلي في الخليج العربي وفشلت هذه الصيغة بسبب معارضة ايران لأنها اعتبرته تدخلاً من اطراف غير اقليمية وبسبب عدم قناعة الانظمة الخليجية نفسها واعتمادها على المنظومة العسكرية الاجنبية المباشرة في توفير الحماية الاجنبية . بغداددي ، المصدر السابق ، ص ٩١ .
٤٢. المصدر نفسه ، ص ٩١ .
٤٣. هدى ميتكس ، النظام الدولي الجديد والواقع العربي ، شؤون عربية ، العدد ٨٨ ، كانون الاول ١٩٩٨ ، القاهرة ، ص ٥١ .
٤٤. عبد السلام بغداددي ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .
٤٥. عبد الغفور كريم علي ، مبدأ استخدام القوة في سياسة امريكا الخارجية ، دراسة في ضوء أزمة الخليج ، أزمة الخليج ، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية (٣) بغداد ، ١٩٩١ ، ص ١٣١ .
٤٦. بغداددي ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .
٤٧. عبد السلام بغداددي ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .
٤٨. قيس محمد نوري ، المشروع الأمني الأمريكي – الصهيوني للمشرق العربي – الابعاد الامنية للمشرق اوسطية ، بيت الحكمة ، سلسلة المائدة الحرة (٤١) بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٧٨-٧٩ .
٤٩. المصدر نفسه ، ص ٧٩ .

٥٠. نوري ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .
٥١. عبد الخالق عبد الله ، العلاقات العربية - الخليجية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٠٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آذار ، ١٩٩٦ ، ص ١١ .
٥٢. قيس ، محمد نوري ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .
٥٣. كريم علي ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .
٥٤. نوري ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .
٥٥. عبد الغفار عفيفي الديوك ، الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط ، مجلة الدفاع ، العدد ١٧٥ ، القاهرة ، شباط ٢٠٠١ ، ص ٢٢-٤٨ .
- 56.The military Balance 1995-1996 HSS . washington post – July 31- 1995
- نقلًا عن نوري ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .
٥٧. نوري ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .
٥٨. المصدر نفسه ، ص ٧٠ .
٥٩. علاء سالم ، السوق الدولية لتجارة السلاح الدولية ، العدد ١٢٤ ، السياسة الدولية ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ١٩٣ .
٦٠. المصدر نفسه ، ص ١٩٤ .
٦١. قيس محمد نوري ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .
٦٢. بغدادي ، المصدر السابق ، ص ٩٠-٩٢ .
٦٣. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ .
٦٤. نوري ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

مصادر البحث

التقارير :

صندوق النقد العربي / التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ .

الكتب العربية :

- ١- زهير شكر ، السياسة الأمريكية في الخليج العربي ، مبدأ كارتر ، معهد الانماء العربي ، ط١ ، بيروت ١٩٨٢ .
- ٢- فاليري يورك ، آفاق الخليج في الثمانينات ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، السلسلة الخاصة (٦٦) ، جامعة البصرة ١٩٨٢ .
- ٣- لازم لفته ذياب المالكي ، المعارضة السياسية في سلطنة عُمان ١٩٥٥-١٩٧٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ .
- ٤- مركز دراسات الوحدة العربية ، السياسة الأمريكية والعرب ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢) ، ط٣ ، بيروت ١٩٩١ .
- ٥- مركز دراسات الوحدة العربية ، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، اوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩١ .

الدوريات العربية :

- ١- اسامة الغزالي حرب ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي ، مصالح ثابتته وسياسات متغيرة ، المستقبل العربي ، العدد ٣٨ ، بيروت ، نيسان ١٩٩٢ .
- ٢- بكر مصباح تنيرة ، التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، العدد ٤٦ ، ١٩٨٦ .
- ٣- خليل علي مراد ، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي ، الخليج العربي ، العدد ١ ، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨٥ .
- ٤- رأفت الشيخ ، النفط الخليجي صار عنصراً مهماً في السياسة الأمريكية ولكن ؟ الخليج الجديد ، العدد ٤٥ ، قطر ١٩٧٩ .

- ٥- شفيق عبد الرزاق السامرائي ، الوجود الأجنبي في الخليج العربي أزمة الخليج ، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية (٣) مطبعة الشرف بغداد ، ١٩٩٠ .
- ٦- سعدي كريم العزاوي ، ستار نوري شنين ، النظام الاقليمي العربي بين المنظور القومي والنزعة القطرية ، دراسة في ملحمة ام المعارك ، الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، العدد ١-٢ ، ١٩٩٥ .
- ٧- عبد الخالق عبد الله ، العلاقات العربية - الخليجية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٠٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت آذار ١٩٩٦ .
- ٨- عبد الغفور كريم علي ، مبدأ استخدام القوة في سياسة امريكا الخارجية ، دراسة في ضوء أزمة الخليج ، أزمة الخليج منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية (٣) بغداد ، ١٩٩١ .
- ٩- عبد السلام ابراهيم بغدادي ، مستقبل الوجود الأمريكي في الخليج العربي ، ام المعارك ، العدد ١٦ ، خريف ١٩٩٨ .
- ١٠- عبد الغفار عفيفي الدويك ، الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط ، الدفاع ، العدد ١٧٥ القاهرة ، شباط ٢٠٠١ .
- ١١- عبد الله عمران ، الحلقة النقاشية حول معالم المرحلة الراهنة للعلاقات الخليجية - الأمريكية (المداخلات) . المستقبل العربي ، العدد ٢٤٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ايلول ١٩٩٩ .
- ١٢- قيس محمد نوري ، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج الابعاد الاستراتيجية للعلاقة ، دراسة استراتيجية ، العدد ٧ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ٢٠٠٠ .
- ١٣- محمود علي الداود ، تقاطع مصالح القوتين الأعظم في الخليج العربي ، الخليج العربي ، العدد ٣١ ، مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨٧ .
- ١٤- مروان البحيري ، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، السياسة الأمريكية والعرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩١ .
- ١٥- محمد الأطرش ، أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها ، المستقبل العربي ، العدد ١٥٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني ١٩٩٢ .

١٦- هدى جيتكس ، النظام الدولي الجديد والواقع العربي ، شؤون عربية العدد ٨٨ ، القاهرة ، كانون الاول ١٩٩٨ .

١٧- علاء سالم ، السوق الدولية لتجارة السلاح ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ، القاهرة ١٩٩٥ .

الكتب والدوريات الأجنبية

- 1- Agwani, m.s . politics in the Gulf , New Delhi , 1978 .
- 2- Gordon , murray , Conflict in arab Gulf , London , 1981 .
- 3- mychael T. Klare , Behind Desert storm the New military paradigm Technology review , may – june 1991.
- 4- Michael massing " The way to war " NEW york Review of Books . 28 march 1991 .
- 5- Jam Reston " It is still wiser to Jaw than war , NEW York times , 30 November .
- 6- Henry kissenger years of uphearl , first edition . U.S.A , 1982.